



قرار اتخذته الجمعية الحادية عشرة بعد المائة بالإجماع

(جنيف، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

الحالة المثيرة للجزع في العراق وضرورة اتخاذ إجراء برلماني للمساهمة في إحلال السلام والأمن في ذلك البلد

إن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الحادية عشرة بعد المائة،

إذ يساورها قلق عميق إزاء تدهور الحالة في العراق، وتعرب عن عميق أسأها لسقوط كافة الضحايا، ولا سيما في صفوف السكان المدنيين،

وإذ تعيد تأكيد حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية،

وإذ تؤكد التزامها بمبادئ صون سيادة العراق وسلامته الإقليمية وأمنه،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ذات الصلة، ولا سيما القرار المعتمد في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثامن بعد المائة (سانتياغو دي شيلي، ٢٠٠٣)، والبيان الصادر عن اجتماع رؤساء برلمانات البلدان المجاورة للعراق (عمان، ٢٠٠٤)،

وإذ تشير إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن بالأمم المتحدة ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٥٥٧ (٢٠٠٤)،

وإذ تدرك الدور الذي يتعين على الاتحاد البرلماني الدولي أن يقوم به في العراق في تعزيز السلام والديمقراطية والتعاون عن طريق تشجيع الحوار وتوطيد المؤسسات التمثيلية،

وإذ تلاحظ أن ثمة في الوقت الراهن توافق في الآراء على عقد مؤتمر دولي لتمكين الشعب العراقي من الانخراط في عملية التطبيع وإرساء الديمقراطية وتسهيل إجراء انتخابات حرة،



- ١ - تؤكد الأهمية الجوهرية لتعددية الأطراف والتعاون الدولي في حل النزاعات بين الدول، والأهمية الجوهرية للأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الوحيدة المرخص لها باستخدام القوة بموجب الميثاق؛
- ٢ - تدين قتل الأبرياء من العراقيين والرعايا الآخرين، واستمرار أخذ الرهائن، بمن فيهم موظفو المعونة الإنسانية؛
- ٣ - تعرب عن عميق قلقها للأضرار التي تكبدها المواقع الثقافية والدينية للبلد؛
- ٤ - تعيد التأكيد على وجوب قيام الأمم المتحدة بدور رائد في العملية السياسية في العراق، بما فيها عملية التعمير، وتشدد على ضرورة ألا تُستَخدم ثروة العراق أو تستنفد موارده الطبيعية في إنجاز عملية التعمير؛
- ٥ - تدعو إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة لإحلال الديمقراطية وسيادة القانون وإنشاء برلمان جديد وشرعي في العراق؛
- ٦ - تعيد التأكيد على وجوب أن يحتفظ شعب العراق وحده بملكية كافة موارده الطبيعية والثقافية، وتهيب بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمجتمع الدولي بآجمعه العمل بصورة وثيقة مع الحكومة المؤقتة العراقية لضمان إعادة التراث الثقافي العراقي المسروق إلى البلد؛
- ٧ - تحث بقوة كافة الأطراف على ضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الدينية والعرقية والثقافية، وتدعو إلى المشاركة الكاملة لجميع العراقيين على قدم المساواة في إعادة بناء العراق، مع التأكيد بصفة خاصة على المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مراحل التعمير وإنشاء مؤسسات سياسية جديدة للبلد؛
- ٨ - تدعو كافة الدول إلى المزيد من المشاركة في الجهود الجارية لمساعدة شعب العراق على التعمير وتنمية الاقتصاد العراقي، بطرق منها توفير الخبراء الدوليين والموارد الضرورية، من خلال برنامج منسق للمساعدة المقدمة من المانحين؛
- ٩ - تدعو كافة الأطراف إلى ضمان إشراك المرأة إشراكاً كاملاً في جميع مستويات التفاوض بشأن اتفاقات السلام، وجعل برامج التعمير الناجمة عنها تتضمن بُعداً جنسانياً يعكس الاحتياجات الخاصة بالمرأة وإسهاماتها؛
- ١٠ - تؤكد الدور الأساسي الذي يتعين على البلدان المجاورة أن تقوم به لإحداث تغيير إيجابي في الحالة الراهنة في العراق عن طريق تعزيز الأمن الإقليمي، لا سيما بتخفيف

حدة التوترات وتوفير المساعدة الإنسانية ومعونة التعمير تخفيفاً لحدة معاناة الشعب العراقي ورفعا لها، وهي أمور ترتبط كلها ارتباطاً مباشراً بأمن المنطقة؛

١١ - تدعو إلى تنفيذ التوصيات الواردة في البيان الصادر عن اجتماع رؤساء برلمانات البلدان المجاورة للعراق الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في عمان في ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤؛

١٢ - تشجع الأمم المتحدة على الاستفادة من خبرة الاتحاد البرلماني الدولي عند عقد المؤتمر الدولي للمساهمة في إقامة دولة ديمقراطية في العراق؛

١٣ - تقترح على الأمم المتحدة والمؤسسات العراقية أن تقيم شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي لتمكينه مما يلي:

١' المساعدة في إنشاء مؤسسة برلمانية وتوظيف أركانها؛

٢' دعم البرلمان العراقي الجديد خلال مناقشة مشروع الدستور؛

٣' تسخير الدبلوماسية البرلمانية لفائدة إرساء الديمقراطية وبت الاستقرار الإقليمي؛

١٤ - تقرر متابعة التطورات عن كثب لضمان تنفيذ التوصيات السالفة الذكر دون تأخير، وتدعو الرئيس والأمين العام إلى تقديم تقرير عنها إلى الدورة الثانية عشرة بعد المائة.